مقابلة

### نائب الغالبية في البرلمان اللبناني دعا إلى محاكمة قتلة رفيق الحريري «في أقرب وقت»

# الحجار لـ «الراي»: سعد الحريري لن يساوم على دم أبيه

# نصرالله هاجم مصر... وسلاح «حزب الله» استخدم ضد الداخل اللبناني

القاهرة - من أحمد الطاهري

أكد النائب عن «كتلة المستقبل» في البرلمان اللبناني محمد الحجار، أن زيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري الى دمشق لا تعني مساومة على دم أبيه رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، مشددا على أن محاكمة قتلة الحريري «ستتم في أسرع وقت، حسب تأكيدات المحكمة الدولية الجنائية».

وقال الحجار في حوار مع «الراي» في القاهرة التي زارها أخيرا، ان «قبول كتلة المستقبل تأليف حكومة ائتلافية دعمته ظروف خاصة»، مشيرا الى «تغييرات عدة جرت على الساحة اللبنانية» من بينها تراجع «التيار الوطني الحر» بزعامة النائب ميشال عون، وخروج الزعيم الدرزي وليد جنبلاط من تحالف «14 مارس»، وكشف خلية «حزب الله» ومخططاتها في مصر، الأمر الذي رفضه الحجار بشدة، مؤكدا أن ذلك «تم تنفيذا للمخطط ايراني يريد زيادة نفوذه الاقليمي وتوسيعه»، مؤكدا في هذا السياق ان الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله «هاجم مصر لأنه جندي في ولاية الفقيه».

وفي ما يلي نص الحوار:

النائب اللبناني محمد الحجار

> ○ التبادل الديبلوماسي مع سورية لن يكون نهاية المطاف فأمامنا ترسيم الحدود والسجناء والمفقودون اللبنانيون
>
> ○ «الوزراء المشاكسون» مهامهم تقتصر على وضع متاريس لعرقلة العمل الحكومي
>
> ○ هناك أطراف محلية وإقليمية سعت لعدم إنجاز تأليف الحكومة... و«الائتلاف» أملته الظروف ولن يصبح «قاعدة»
>
> ○ خروج جنبلاط من فريق «14 مارس» وإعادة تموضعه السياسي كانت مفاجأة بالنسبة للبعض والبعض الآخر كان يتوقعها
>
> ○ إيران تحاول بسط نفوذها في لبنان عبر حلفائها
>
> ○ خلية «حزب الله» في مصر غير مقبولة وسلاح الحزب يفقد الساحة الداخلية اللبنانية توازنها

• ما توصيفك للعام المنصرم من الزاوية الاقليمية والدولية قبل أن ننتقل الى الشأن اللبناني، الذي يؤثر ويتأثر بهما؟

- 2009 كان بتقديري عاما ساهمت أحداثه في تشكيل حالة يمكن أن يطلق عليها «حالة انتظارية» تمر بها المنطقة ويمر بها الوطن العربي، وأعني أنها (الحالة الانتظارية) مرحلة انتقالية ترجع أسبابها في تقديري الى ظروف وعوامل متعددة، منها: المصالحات العربية التي حدثت انطلاقا من المصالحة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة الكويت الاقتصادية، والانفتاح تجاه سورية في محاولة جذبها الى الحضن العربي أو اعادتها الى هذا الحضن، بعدما ذهبت بعيدا بتحالفها مع ايران، وهو التحالف الذي تحاول من خلاله ايران تحقيق نفوذ اقليمي معين في المنطقة.

أما العامل الثاني في هذه «الحالة الانتظارية»، فيتمثل في حال التخبط الذي تعيشه الادارة الأميركية، وهو ما كان واضحا في سياستها في المنطقة، وعدم تمكنها من الوفاء بوعودها أو المضي بخطوات أسرع وأوقع باتجاه انشاء الدولة الفلسطينية. أضف الى ذلك ما يحدث في العراق وأفغانستان وباكستان. فكل هذه الدول والمناطق تشهد أزمات متلاحقة ومتكررة.

الى جانب ذلك، فهذه الادارة لاتزال بالنسبة لما يعنينا في شكل مباشر وما يعني القضية الفلسطينية تكيل بمكيالين: مكيال يناسب العدو الاسرائيلي، وآخر يستعمل مع العرب أو مع ما تسميه «أصدقاءها العرب».

ويأتي العامل الثالث متمثلا في العودة السورية الى المجتمع الدولي أو الحوار الذي فتحت أبوابه ما بين سورية والأوروبيين والزيارات التي يقوم - وأين العرب من هذه الصورة؟

• هذا الصراع الدائر على ايجاد موقع نفوذ في المنطقة العربية سواء من قبل أميركا المتحالفة مع العدو الاسرائيلي أو من قبل ايران التي تحاول أن تستعيد أمجاد امبراطوريات غابرة عبر السعي الى امتلاك أوراق في هذه المنطقة وحولها، كما يحدث في اليمن والعراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها.

- ايران تجمع الأوراق لتعزز موقعها في الحوار على ملفها النووي، ومن منطلق هذه الصورة، يتأكد لنا غياب واضح للاستراتيجية العربية التي يمكنها أن تنمي فرص نجاح المصالحة العربية في مواجهة هذه المحاور المتنافسة، ولا يفوتنا في هذا السياق الدور التركي المتنامي والعائد هو الآخر بقوة الى الساحة في الشرق الأوسط.

• نعود الى المشهد اللبناني، ونسألك عن رأيك في هجوم الأمين العام لـ «حزب الله» على مصر أثناء حرب غزة، اضافة الى كشف مصر ما يعرف بـ «خلية حزب الله»...

- «حزب الله» معروف بعلاقاته مع ايران، والسيد حسن نصرالله قال انه يفخر بأن يكون جنديا في ولاية الفقيه، ومعروف أن ولاية الفقيه هي الطريقة التي ينفذ منها النفوذ الديني لايران، وتمارس من خلاله سلطاتها أو تحاول أن تبسط من خلاله سلطاتها على المنطقة العربية والدول الاقليمية التي لها فيها أعوان وحلفاء. وبالنسبة لنا، فـ «حزب الله» هو فريق لبناني وهناك عدد لا بأس به من اللبنانيين، وتحديدا من الطائفة الشيعية يؤيدون هذا الحزب، ونعلم تماما أن «حزب الله» ينتمي بالتوزيع السياسي اللبناني الى طريق الأقلية.

• وهل لهذه الأقلية قوة نافذة؟

- قوة «حزب الله» الأساسية على الساحة اللبنانية تكمن في امتلاكه للسلاح، وهذا السلاح نرى فيه أنه يعمل على فقدان التوازن على الساحة الداخلية اللبنانية، طالما لم يكن تحت امرة الدولة اللبنانية، وللأسف هذا السلاح استخدم ضد الداخل اللبناني. سلاح «حزب الله» كان مع اللبنانيين جميعا عندما كانت وجهته الأساسية العدو الاسرائيلي. وعندما تحول هذا السلاح الى الداخل في أحداث 7 مايو 2008، كاد أن يثير فتنة (...) لولا حكمة زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري وقتها ورفضه الانجرار الى مخطط الفتنة المذهبية والطائفية، ومنع استفحال الأمر في ذلك الوقت عبر اطلاق شعارات المصالحة، وكان معه حينها رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط، وقاموا في هذا التوقيت باطلاق شعارات المصالحة لدرء هذه الفتنة، وأطلقنا شعارا بعد ذلك على أساسه خضنا انتخابات يونيو 2009، وهو «العبور الى الدولة»، لأننا نريد للدولة أن تكون، وأن تقوم، وأن تأخذ دورها.

• قبل أن نذهب الى الانتخابات والى جنبلاط وموضعه السياسي الجديد، ما انعكاسات هجوم نصرالله على مصر على الساحة اللبنانية؟

- أعلنا في وقتها سواء بالنسبة للخطاب أو بعد اعلان الأمن المصري كشفه خلية تابعة لـ «حزب الله» وقلنا ان التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي أمر مرفوض، وما قام به السيد حسن نصرالله، وتحريضه للجيش المصري على الانتفاض على النظام أكدنا أنه مرفوض جملة وتفصيلا لأننا نعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية لبلد عربي شقيق، ونحن نحكي عن مصر التي لها مكانة خاصة في قلب وعقل ووجدان اللبنانيين.

وما جاء بعد ذلك باكتشاف خلية كانت تخطط لعمليات - حسب ما جاء في وثائق الادعاء الصادرة عن النيابة المصرية - في قناة السويس، وفي مناطق أخرى، قالوا في «حزب الله» ان الهدف هو امداد الفلسطينيين في غزة، ونحن نقول ان كان هذا أو ذاك فالأمر من أساسه مرفوض، لأنه عمل ضد القانون في بلد عربي، فكيف الحال عندما يكون هذا البلد هو مصر المعروف تاريخها بمقارعة الاحتلال الاسرائيلي، ومصر دفعت مئات الآلاف من الشهداء والجرحى في حروب متعددة ضد اسرائيل، لذلك فالمزايدة على الدور المصري في هذا الصدد أمر مرفوض وغير مقبول.

• أنتم تطالبون «حزب الله» بالتخلي عن سلاحه، ما وسيلتكم في هذا؟

- الآلية أو الوسيلة هي الحوار. نحن نقول ان المقاومة الاسلامية التي يتزعمها «حزب الله» أنتجت هذا التحرير للأراضي اللبنانية المحتلة العام 2000، ولكن هذه المقاومة لم تأت من فراغ، بل كانت نتاج لحالة تكاملية لبنانية منذ أيام المقاومة الوطنية في العام 1967 وما قبلها، وصولا الى مقاومة الاجتياحات الاسرائيلية عامي 1972 و1982، وبعد ذلك المقاومة المدنية التي جسدها الشعب اللبناني الملتف حول المقاومة في مقاومة العدو الاسرائيلي، التي كان عنوانها الرئيسي الشهيد رفيق الحريري، بما قام به من جهد والكل يشهد به، والتاريخ سيبقى دائما شاهدا له، وما قام به في صد العدوان الاسرائيلي عامي 1993 و1996.

• ما الذي يدفع «حزب الله» لكي يتخلى عن سلاحه؟

- لسبب بسيط. هذا السلاح حسب ما يقول «حزب الله» معد لمقاومة العدو الاسرائيلي عندما كانت الدولة اللبنانية غائبة ومفككة، وهذا ما جاء على لسان رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في خطاب القَسَم، عندما أكد أن المقاومة وجدت عندما لم تكن هناك دولة.

والآن وأنت تدير الدولة وأجهزة الدولة اللبنانية موجودة، ومؤسساتها والأجهزة الشرعية العسكرية اللبنانية موجودة، فالمقاومة يجب أن تنخرط بشكل أو بآخر في ظل هذه الأجهزة بالطريقة التي سيتم التوافق عليها في مؤتمر الحوار أو في جلسات الحوار أو عند الجلوس على طاولة الحوار.

• وما الموعد المقبل للحوار؟

- طاولة الحوار من المنتظر أن يدعو اليها رئيس الجمهورية خلال الشهرين المقبلين، وهدفها بل عنوانها الوحيد سيكون هو بحث الاستراتيجية الدفاعية للبنان، والاستفادة من خبرات هذه المقاومة في شكل يكون فيه القرار الأول والأخير للدولة بأجهزتها الشرعية الدستورية.

• لكن... خلال العام 2009 لم يحقق الحوار الوطني شيئا؟

- لأنه لم يكن منتظما، ومع ذلك تمت تهيئة الأجواء لانجاز الانتخابات النيابية التي جرت في يونيو 2009، لكن قبل هذا العام كان هناك حوار وطني في مارس 2006 تم خلاله الاتفاق على مجموعة عناوين، منها موضوع التبادل الديبلوماسي بين لبنان وسورية، الذي تحقق العام 2009، الى جانب موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وموضوع تحديد وترسيم الحدود.

• احدى أهم علامات العام المنصرم لبنانيا، الفوز الذي حققه تحالف «14 مارس» في الانتخابات النيابية واخترتم شعارا براقا وهو «العبور الى الدولة»، ما مغزى هذا الشعار؟

- «العبور الى الدولة» يعني أن الدولة بمؤسساتها هي التي تمتلك القرار: قرار الحرب، وقرار السلم، وقرار السيادة، وممارسة هذه السيادة على الأراضي اللبنانية، ويتماشى مع ذلك الاحتكام الى اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب اللبنانية، والى الدستور اللبناني والعمل على تنفيذه وتنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق، وتحديدا في ما يخص النظام الديموقراطي البرلماني اللبناني، الذي ارتضيناه جميعا، وعدم القبول باستمرار مفاعيل اتفاق الوحدة، الذي جاء بعد حوادث مايو بالشكل الذي كان يريده «حزب الله» وحلفاؤه.

• اللبنانيون اختاروا الدولة وبناء الدولة يحتاج رجال دولة، كيف تنظر الى دور رئيس الحكومة سعد الحريري وما يواجهه من تحديات في لبنان؟

- الكل يعلم أن سعد الحريري هو زعيم الأكثرية النيابية، وهو الرجل الذي ورث تيارا سياسيا، وزعامة سياسية في وقت صعب جدا، وورثه من شخص ليس عاديا وهو الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وبالتالي، فمجرد ذكر هذا الاسم بحد ذاته يجعلك تتخيل حجم وجسامة الأمور الملقاة على عاتق هذا القائد الشاب الذي استطاع في فترة قياسية أن يثبت جدارته على الصعد كافة، داخليا وعربيا ودوليا، وتجد في كل الزيارات التي يقوم بها الى مختلف دول العالم مدى الاحترام المتزايد والتقدير له والمكانة التي يكتسبها دوليا وعربيا ومصريا على وجه التحديد في ضوء العلاقة المتميزة التي تجمع القيادة المصرية والرئيس حسني مبارك بالحريري الى جانب دول عربية أخرى في مقدمتها السعودية.

وأكثر من ذلك، وقبله، المكانة التي يتمتع بها لبنانيا عندما استطاع هذا القائد أن يخوض انتخابات كانت جميع التوقعات لقوى الخصم تقول انها هي التي ستكسب، فاستطاع الحريري أن يخوض معركة انتخابية طويلة عريضة جرت في يوم واحد على الأراضي اللبنانية كلها ليحصل على ثقة الشعب اللبناني بأكثرية «14 مارس»، وينال الثقة من الشعب بهذه الأكثرية بعدما قيل سابقا انها أكثرية وهمية، وأنها ولدت باتفاق رباعي الى جانب كثير من الافتراءات التي أطلقت، الا ان الحريري استطاع أن يثبت أن هذه الأكثرية حقيقية، وتعبر عن ضمير الشعب اللبناني، وما يريده هذا الشعب لوطنه بأن يكون الدولة العربية الحرة المستقلة الديموقراطية ذات السيادة.

وهذه الأكثرية رشحت الحريري ليكون في موقع رئاسة مجلس الوزراء، كما أثبتت فترتا التكليف التي انتجت هذه الحكومة جدارته ومقدرته الفائقة على ادارة الحوار السياسي البناء بين اللبنانيين، لأن الذي جرى وقت تأليف الحكومة بحد ذاته ومضمونه وعمقه له مغزى سياسي عريض بالشكل الذي خاضه مع الأطراف والقوى السياسية كلها، واستطاع أن ينتج هذه الحكومة.

• وهل حكومة المخاض العسير قادرة على مواجهة التحديات اللبنانية؟

- بالنسبة لنا، نعلم تماما أن تأليف الحكومة كان من مخاض عسير جدا، لكن اصرار سعد الحريري على المضي الى آخر مدى في محادثاته لتأليف هذه الحكومة، وهذا الاصرار أنتج هذه المؤسسة الدستورية. مؤسسة القرار الدستوري، والذي كانت هناك أطراف محلية وخارجية لا تريد أن تعود هذه المؤسسة الى الحياة من جديد بعدما تم تعطيلها وشلّها في مراحل سابقة، ونحن نعلم أن هذه الحكومة هي نتيجة تسوية أراد زعيم الأكثرية أن تكون حكومة ائتلافية، وقال ذلك في يوم الانتصار (7 يونيو)، ولا نغفل أن حجم التحديات الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، وعلى رأسها التحدي الاسرائيلي يستلزم منا ربط الصفوف، ونحن كأكثرية نستطيع أن نؤلف حكومة نظريا لا نقول عمليا، لكن الرئيس الحريري أراد أن تؤلف هذه الأكثرية حكومة ائتلافية تكون قادرة على مواجهة التحديات، ونجح في تأليف هذه الحكومة، لكن هذه التسوية التي حدثت، وكما قال الحريري نفسه، فان هذه الحكومة الائتلافية أملتها الظروف التي يمر بها لبنان، ولا يجب بأي شكل من الأشكال أن تكون قاعدة، فالقاعدة هي أن تحكم الأكثرية، وتعارض الأقلية، وليست القاعدة أن تكون هناك حكومات ائتلافية وتتحكم الأقلية في قرارات الأكثرية، ونأمل في المرحلة المقبلة (...) ألا تنشئ هذه الحكومة في ما بين أعضائها متاريس تعرقل العمل الحكومي.

وهذا كان يحدث في حكومات الرئيس الراحل رفيق الحريري ورئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة، وهناك وزراء يسمون بالوزراء المشاكسون كانت مهامهم منع العمل بالحكومة.

• ومن أبرز المشاكسين الذين خرجوا من الحكومة؟

- في حكومة الرئيس السنيورة كان معروفا وقتها مدى ضغط النظام السوري على حلفائه في فريق (8 مارس)، لأن حكومة السنيورة الأولى كانت بها قوى «8 مارس» وقوى «14مارس»، وكان فريق «8 مارس» فريقا مشاكسا لا يريد وقتها لحكومة السنيورة أن تنتج، وحدثت محاولات عدة لفرط الحكومة. الا أننا نتمنى الآن ونستبشر خيرا في الفترة المقبلة، أن ينمو الاحساس الوطني اللبناني نموا أكثر وأكثر، وأن يتم تغليب مصالحة الوطن على أي أمر آخر.

• العام 2009 شهد نقلة نوعية في ملف المحاكمة الدولية لقتلة الحريري، وبالفعل عقدت أولى جلساتها الاجرائية في أبريل الماضي، كيف تقيم هذا التطور؟

- بالنسبة لنا، يمثل موضوع المحكمة الدولية - التي أنشأها القرار الدولي الرقم 1757الصادر عن مجلس الأمن، أمرا شديد الأهمية، ويجب أن نقول هنا انها نشأت بقرار دولي، لأننا لم نستطع لظروف عدة انشاءها بقرار من المؤسسة الدستورية اللبنانية ولأسباب معروفة. هذا القرار المنشئ للمحكمة عندما حدد اعتبرناه انتصارا لجهود ومطالبات الشعب اللبناني، الذي كان بكل المحطات يركز على أهمية معرفة الحقيقة في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه الذين استشهدوا معه، والذين لحقوا بهم في تفجيرات أخرى، ومن ثم الكل يريد تطبيق العدالة.

وهذه المحكمة أصبحت واقعا قائما. ورئيس لجنة التحقيق الدولية أصبح مدعيا عاما لهذه المحكمة، ومؤسسات هذه المحكمة وهيئات هذه المحاكمة تم الانتهاء منها، وننتظر الآن وحسب ما قال المدعي العام للمحكمة - في آخر زيارة له لبيروت عندما سئل من جانب احدى عائلات الضحايا عن موعد قرار الاتهام - انه سيكون في أسرع ما يكون، ونتمنى أن يشهد العام 2010، بل بدايات هذا العام، هذا القرار الاتهامي الذي من المفترض أن يضع النقاط فوق الحروف ويشفي غليلنا وتطبيق العدالة والقصاص العادل حسبما تقول جميع الشرائع السماوية من هؤلاء المجرمين كائنا من يكونون، وفي أي موقع كانوا.

• البعض زعم ان زيارة سعد الحريري لسورية مساومة على دم أبيه، فما رأيك؟

- قطعا لا... قطعا لا... وهذا أمر غير وارد، وموضوع المحكمة الدولية ليس لأحد دخل فيه، ولا أحد يقدر عليه، والموضوع في عهدة المجتمع الدولي وليس في قدرة أحد السيطرة على هذا القرار. وهنا نتحدث عن المجتمع الدولي بمؤسساته، وفي مقدمها مجلس الأمن والمحكمة ذاتها، وأقول الى من ذهبوا الى هذا التفسير ان موضوع المحاكمة لم يبحث أصلا في اللقاء الذي جمع الحريري بالرئيس السوري بشار الأسد.

• وهل سيشهد العام المقبل حلحلة في ملف العلاقات اللبنانية - السورية بما يسمح بترسيم الحدود وغيرها من الأمور؟

- بالتأكيد، كان التبادل الديبلوماسي بين لبنان وسورية، الذي تم هذا العام أحد انجازات انتفاضة الاستقلال، وثورة الأرز، ويعني الاعتراف - حتى لو جاء متأخرا - من سورية بلبنان ككيان موجود وبنهائية هذا الكيان، وبالتأكيد هذا الانجاز ليس نهاية المطاف، لكن هناك خطوات لاحقة يجب أن تستكمل تثبيتا لدعائم هذه الممارسة للسيادة اللبنانية، وهناك خطوات على طريق ترسيم الحدود، وكان أحد الموضوعات التي بحثت بين الحريري والأسد، ونتمنى أن يتم الانتهاء منه العام 2010، ويبقى معه أمر أساسي ومهم جدا لنا كلبنانيين، وهو ملف المعتقلين في السجون السورية والمفقودين.

• خروج وليد جنبلاط من فريق «14 مارس» واعادة تموضعه السياسي في شكل يميل أكثر الى الفريق الآخر أحد أهم مفاجآت العام السياسي في لبنان... كيف تقرأ هذا «المنحى الجنبلاطي»؟

- وليد جنبلاط كانت له قراءته الخاصة في ما يتصل بالمتغيرات التي تحدثت بها في بداية الحوار، وموقف جنبلاط يرجع الى عاملين: الأول أنه يرى وفق قراءته الخاصة للمتغيرات على المستوى الاقليمي يستلزم اعادة تحديد جديد للمواقف السياسية والوضع السياسي، أما العامل الآخر فهو أنه يخشى الفتنة المذهبية، والحرب الأهلية وبخاصة بعدما حدث في 7 مايو، وظهور بوادر حرب أهلية في لبنان نتيجة توجيه سلاح «حزب الله» الى الداخل اللبناني وما حدث في 7 مايو أقلقه كثيرا، وأثار لديه الكثير من المخاوف من العودة الى الحرب الأهلية.

وبتقديره الشخصي، فان اعادة التموضع السياسي - حسب التوصيف الذي استخدمته في سؤالك - من الممكن أن يبرد الأجواء، ويخفف من التجاذبات الحادة على الصعيد الداخلي.

• هل كانت مفاجأة بالنسبة لكم في تحالف «14 مارس»؟

- كانت مفاجأة بالنسبة للبعض، والبعض الآخر كان يتوقعها نتيجة معلومات متوافرة لديه، لكن لم يكن أحد يتوقع أن تتم بهذا الشكل السريع.

• الفارق الواضح بين النتائج التي حصل عليها العماد عون في انتخابات يونيو، وبين الانتخابات السابقة... هل يعني خروج «الظاهرة العونية» من المعادلة في لبنان؟

- لاشك أن الانتخابات النيابية الأخيرة أفرزت تراجعا مهما لشعبية العماد عون وشعبية «التيار الوطني الحر»، الذي يتزعمه، والكل يعرف الطريقة التي تمت بها زيادة عدد نواب عون داخل البرلمان، وأن كتلته داخل مجلس النواب كتلة تركيب، كأن يأتي الوزير سليمان فرنجية ومعه كتلة فينضم الى كتلة عون، وأيضا النواب المسيحيون الناجحون مع «حزب الله» ينضمون الى كتلة عون، وهكذا... لكن هذا لا يعني أن العماد عون لم يعد موجودا، فالتيار موجود على الساحة المسيحية، لكنه ليس كما كان موجودا من قبل، وبدا واضحا أن المزاج المسيحي يميل أكثر الى الخط الاستقلالي، الخط الوطني، الخط الديموقراطي، الذي يمثله «14 مارس».

الزميل أحمد الطاهري محاورا الحجار

> ○ الانتخابات النيابية الأخيرة أفرزت تراجعا مهما لشعبية عون ... والمزاج المسيحي يميل أكثر إلى الخط الاستقلالي الذي يمثله «14 مارس»